الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٧
المعقودة يوم الأربعاء
٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة والثلاثين

الرئيس : السيد تشرينغ (بوتان)

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع)*

البند ١١١ من جدول الأعمال: برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (تابع)

* قررت اللجنة النظر في هذين البندين معا.

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرساله مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/50/SR.37
26 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع) (A/50/163 و A/50/215-S/1995/475 و A/50/456 و 537 و 672 و 673)

البند ١١١ من جدول الأعمال: برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (تابع) (A/50/511 و 565 و 673)

١ - السيد نيكيفوروف (الاتحاد الروسي): قال إن لمن المؤسف أن الجهود المبذولة في مختلف البلدان والمناطق لحماية الشعوب الأصلية وإشراكها في حياة المجتمع لم تسفر عن تحسن كبير في حالتها. ولذا على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا رائدا بوصفها مركزا لتنسيق التعاون الدولي في هذا الميدان. وقد انتهج الاتحاد الروسي، منذ إنشائه، سياسة ترمي إلى القضاء على الظلم الذي حاق على مدى التاريخ بسكانه الأصليين. وذكر أن حكومته أنشأت لجنة تنظيمية وطنية للعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم باعتبارها آلية للتعاون مع سكان البلد الأصليين في تنفيذ برنامج أنشطة العقد. وتعد اللجنة في الوقت الحاضر برنامجا وطنيا للعقد. كما يجري إنشاء صندوق لدعم أنشطة العقد. وسيضطلع الاتحاد الروسي أيضا بمهام من مثل تحسين تشريعاته الخاصة بحقوق السكان الأصليين والارتقاء بأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية.

٢ - وأضاف قائلا إنه عند إنشاء منتدى دائم للسكان الأصليين في إطار منظومة الأمم المتحدة، لا بد من أن تراعى، أولا وقبل كل شيء، الآراء والمقترحات التي يبديها هؤلاء السكان، الذين ينبغي أن يشاركوا على أوسع نطاق ممكن في المشاورات. وستتاح لممثلي السكان الأصليين، من خلال الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، فرصة الإعراب عن آرائهم في المسائل التي تحظى لديهم بأهمية بالغة. وفي هذا الصدد، أعرب عن ارتياحه للإجراء المبتكر الذي اعتمدته لجنة حقوق الإنسان في القرار ٣٢/١٩٩٥ لتوسيع مشاركة منظمات السكان الأصليين في الفريق العامل لإعداد مشروع إعلان بشأن حقوق السكان الأصليين.

٣ - السيد تراوري (غينيا): قال إنه آن الأوان كي يفي المجتمع الدولي بالالتزامات التي قطعها على نفسه في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد في عام ١٩٩٠ عن طريق وضع احتياجات الطفل وحقوقه في صميم استراتيجيته الإنمائية. وعلى الرغم من إحراز تقدم ملموس في تحقيق أهداف مؤتمر القمة، لا يزال تحسين حالة الطفل في جميع أنحاء العالم تحديا يجب مواجهته.

٤ - وأضاف قائلا إن أفريقيا تمر منذ الثمانينات بأزمة اقتصادية واجتماعية تزيدها حدة أزمة سياسية ومؤسسية. وكثيرا ما تؤدي التدابير التصحيحية القائمة على برامج التكيف الهيكلي إلى عواقب مؤلمة للفئات الضعيفة، ولا سيما الأطفال. وقد صدقت غينيا على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٠ وأدرجتها في

تشريعاتها الوطنية. وفي عام ١٩٩٢، أعدت خطة عمل وطنية للطفل بغية ضمان بقاء الأمهات والأطفال وحمايتهم ونمائهم؛ وتضمنت هذه الخطة أهدافا ذات أولوية يُتوخى تحقيقها بحلول عام ٢٠٠٠. وفي عام ١٩٩٤، أنشأت الحكومة وزارة للنهوض بالمرأة والطفل.

٥ - واستطرد قائلا إن حكومته وضعت أيضا، بدعم من اليونيسيف، خطة عمل وسيطة للطفل للفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥، وضعت أهدافا تقوض تحقيقها في ميادين وفيات الرضع، والصحة العامة، والتغذية، والتعليم الأساسي، ومياه الشرب، والنظافة الصحية.

٦ - ومضى يقول إنه تقرر بغية الوفاء بالاحتياجات الخاصة للأطفال الذين يعيشون ظروفا صعبة اتخاذ عدد من الخطوات، بما في ذلك إنشاء لجنة وطنية لرصد حماية حقوق الطفل، وتدريب العاملين الاجتماعيين لتمكينهم من تخطيط وتنفيذ المشاريع الخاصة بالطفل، ووضع برنامج وطني للأطفال الذين يعيشون ظروفا صعبة، وتحسين قدرة المنظمات غير الحكومية على العمل في هذا الميدان والقيام بمبادرات جديدة. وستعمل اللجنة على نشر أهداف الاتفاقية وضمان تنفيذها وتشجيع الأبوين على الاضطلاع بمسؤوليتهما. وفي ختام كلمته، أثنى على جهود اليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي في تعبئة الموارد اللازمة لخطة العمل الوطنية للأم والطفل التي وضعها بلده.

٧ - السيد نجم (لبنان): قال إنه منذ نهاية الحرب في لبنان في عام ١٩٩٠ وبدء إعادة التعمير نشأت مشاكل كثيرة ولا سيما مشاكل تتعلق بالأطفال. فقد كان للحرب أثر بالغ على الطفل اللبناني، من حيث نماؤه وعلاقاته الاجتماعية وفهمه للقيم الأساسية. وثمة حاليا ما يزيد على مليون طفل في لبنان، يواجهون جميعا، بدرجات متفاوتة، الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي أعقبت الحرب، وهي تشمل الفقر والتشريد وتلوث المياه وتدهور البيئة وتدمير مرافق العناية الصحية والمدارس ودور الحضانة. وهم الآن بحاجة إلى عناية خاصة وإلى بيئة صحية وآمنة تمكنهم من أن يعيشوا حياة طبيعية. وخلال السنوات الخمس الماضية، اتخذت الحكومة تدابير عديدة لتحسين الحالة الاقتصادية وإيجاد السبل الملائمة لتنمية البلد بأكمله، ومن هذه التدابير إنشاء وزارة للشؤون الاجتماعية في عام ١٩٩٣.

٨ - وأضاف قائلا إن لبنان وقع الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه واتفاقية حقوق الطفل. وتعاون مع اليونيسيف في إعداد خطة وطنية لتنفيذ الاتفاقية من خلال تعديل التشريع الوطني. وأحرز لبنان تقدما في مجال حقوق الطفل بمساعدة العديد من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، التي تعاونت في تعزيز حقوق الطفل، وحقّق إنجازات هامة، مثل حذف عبارة "طفل غير شرعي" من بطاقة الهوية وفصل الأحداث عن المجرمين البالغين في مختلف السجون. ومضى الى القول إن لبنان يقدر تقديرا عاليا مختلف أشكال المساعدة التي تقدمها اليونيسيف وغيرها من هيئات الأمم المتحدة في هذا المجال.

٩ - وقال إنه أحرز تقدم كبير في ميدان الصحة. وساهم برنامج التلقيح الوطني، الذي بدأ في عام ١٩٨٠ بالتنسيق بين اليونيسيف والعيادات المحلية ومنظمة الصحة العالمية، مساهمة كبيرة في الوقاية من شلل الأطفال والحصبة، ومن المرتقب إحراز مزيد من التقدم.

١٠ - وفيما يتعلق بالتعليم، ذكر أن الحكومة استهلت في عام ١٩٩٣ مبادرة جديدة لتوسيع نطاق مرافق التعليم العالي. وهي تبذل جهدا كبيرا، بمساعدة اليونيسيف، لإصلاح مباني المدارس في جميع أنحاء البلد. كما نظمت اليونيسيف، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، مخيمات تعليمية للأطفال حققت نجاحا بالغا.

١١ - وأكد من جديد اهتمام الحكومة اللبنانية بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها وسعيها إلى إحلال السلام في البلد. وحث جميع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة على متابعة أنشطتها القيّمة وتوسيع برامجها في لبنان، لأن الطفل اللبناني في أمس الحاجة إلى هذه المساعدة.

١٢ - السيد هيتيارتشي (سري لانكا): قال إن حكومته اتخذت عددا من التدابير للقضاء على بغاء الأطفال واستغلالهم في المطبوعات الخليعة. وثمة فرقة عمل وطنية تكافح بنشاط بغاء الأطفال؛ وصدر في آب/أغسطس ١٩٩٥ تشريع جديد يعدل القانون الجنائي ويزيد العقوبة المفروضة لارتكاب الاغتصاب والبغاء والجرائم ذات الصلة. واتخذت تدابير لزيادة وعي الجمهور والمسؤولين بهذه المسائل. وثبت أن برامج التوعية العامة ذات فعالية بالغة في تهيئة المناخ اللازم لمكافحة ضروب إساءة المعاملة التي يتعرض لها الأطفال.

١٣ - وأضاف قائلا إن سري لانكا يقلقها شديد القلق أمر الأطفال المتضررين من المنازعات المسلحة. ففي البلد جماعة انفصالية مسلحة تشن أعمالا إرهابية على الحكومات المتعاقبة المنتخبة من الشعب. وقد قام ناشطو هذه الجماعة، الذين يدعون أنهم يمثلون أقلية عرقية بتجنيد أطفال حتى العاشرة من العمر لشن الحرب وحتى للقيام بمهام انتحارية. وسيتعين على سري لانكا أن تواجه قريبا التحدي الماثل في التغلب على ما ستخلف النزاع من تركة مروعة من العقول الشابة الضالة والأسر المفككة والحياة المضطربة. وفي هذا السياق، يرى وفده أن التقرير المرحلي عن الدراسة المتعلقة بآثار المنازعات المسلحة على الأطفال (A/50/537) نقطة بداية مفيدة لاتخاذ إجراءات متسقة وهو يتطلع إلى التقرير النهائي. وفي ختام كلمته، قال إن سري لانكا تؤيد فكرة وضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

١٤ - السيد فريدمان (منظمة العمل الدولية): قال إن منظمة العمل الدولية يساورها بالغ القلق إزاء عمل الأطفال، وهي المسألة التي تتصدر المسائل المدرجة على جدول أعمالها. وقد وقفت المنظمة، منذ إنشائها في عام ١٩١٩، موقفا واضحا من الظاهرة باعتماد عدد من الاتفاقيات التي تنظم السن الدنيا العمل. وقد

تطور كفاحها ضد عمل الأطفال من وضع المعايير الى برنامج واسع النطاق يشمل التعاون التقني مع الدول الأعضاء.

١٥ - وأضاف أن عدد الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والرابعة عشرة يتزايد في أنحاء عديدة من العالم. وقد قدرت منظمة العمل الدولية عددهم في عام ١٩٩٠ بـ ٧٨,٥ مليون طفل، ولكن عددهم الفعلي قد يكون أعلى من ذلك بكثير. كما أن عددا كبيرا من الأطفال يعملون ساعات كثيرة للغاية، فيحرمون بذلك من التعليم ومن فرصة الإلمام بالقراءة والكتابة والتدرب على مهارات أخرى يتوقف عليها العمل المنتج في المستقبل. وتشير الدلائل الى أن نسبة تتراوح بين ٥٠ و ٧٠ في المائة من الأطفال العاملين يجمعون بين العمل والدراسة، بيد أن إجهادهم قد يؤثر في تعلمهم، فضلا عن كونه سببا رئيسيا من أسباب الحوادث. وثمة مهن تعرض الأطفال لمخاطر مادية، منها ارتفاع مستويات الرصاص والزئبق، والإصابة بأمراض معدية مثل الكزاز، وتشوه الهيكل العظمي من جراء حمل أحمال ثقيلة، فيما يمكن أن تصيبهم مهن أخرى بأضرار نفسية واجتماعية جسيمة.

١٦ - واستطرد قائلا إن من هذه المهن الخدمة المنزلية، التي تشمل بصفة رئيسية أعدادا كبيرة من الفتيات اللواتي يعملن عادة ساعات طويلة جدا تحت الضغط وفي شبه عزلة تامة عن أسرهن وأصدقائهن. وتشير الدلائل إلى انتشار الإيذاء البدني والنفسي والجنسي للأطفال العاملين في الخدمة المنزلية. وثمة مشكلة أخرى بالغة الخطورة هي استرقاق الأطفال، فثمة عدد كبير من الرقيق الأطفال يعملون في الزراعة والخدمة المنزلية وتجارة الجنس وصناعة السجاد والنسيج والاحتجار وصناعة الطوب.

١٧ - ومضى يقول إن الفقر أهم سبب من أسباب عمل الأطفال، ومن الواضح أنه لا بد من معالجة جذور مشكلة الفقر. ويعترف عدد كبير من البلدان بأن استغلال الأطفال على نطاق واسع يقوض بصورة خطيرة أهدافها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وهي تلتمس مساعدة منظمة العمل الدولية في هذا الصدد.

١٨ - وتابع قائلا إن البرنامج الدولي لمناهضة تشغيل الأطفال بات الذراع التنفيذي لمنظمة العمل الدولية في هذا المجال. ويجري العمل به حاليا في ١١ بلدا. وساعدت الدروس المشتركة التي أتاحتها الخبرات في هذا الميدان على وضع مبادئ توجيهية بشأن كيفية معالجة المشكلة. وثمة حاجة إلى إنشاء تحالف اجتماعي واسع النطاق لمناهضة عمل الأطفال، ولمعرفة المزيد عن نطاقه وطبيعته وآثاره على المستوى القطري. وقد استحدثت منظمة العمل الدولية لهذا الغرض طريقة سريعة للتقييم ومنهجية للدراسات الإحصائية. وينبغي أن تضع كل حكومة خطة عمل وطنية لمنع عمل الأطفال وحماية الأطفال العاملين. وينبغي إيلاء الأولوية لمناهضة اشراك الأطفال في الأنشطة الاقتصادية المضطلع بها في شروط شبيهة بالاسترقاق، ولا سيما إذا كانت هذه الأنشطة خطرة أو غير أخلاقية. وينبغي شن حملات توعية عبر وسائط الاعلام وفي المدارس وأماكن العمل.

١٩ - وأردف قائلا إن ثمة حاجة الى إنشاء قدرة مؤسسية لتنسيق الاجراءات الحكومية ودعم المبادرات على الصعد المحلية وتوفير التدريب الكافي للعاملين في ميدان تشغيل الأطفال. وقد وضعت منظمة العمل الدولية برنامجا تدريبيا عن تصميم المشاريع الخاصة بعمل الأطفال وإدارتها وتقييمها. ونظرا إلى الحاجة الى تنسيق مكافحة عمل الأطفال بين جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، تتعاون منظمة العمل الدولية تعاونا نشطا مع المنظمات الدولية الأخرى، ولا سيما اليونيسيف، على المستويين المركزي والميداني.

٢٠ - وفيما يتعلق ببرنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، قال إن منظمة العمل الدولية اعتمدت الصك القانوني الدولي الوحيد الذي يتناول مسألة ظروف المعيشة والعمل للشعوب الأصلية والقبلية، ألا وهو اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٨٩، التي تعترف بأن لهذه الشعوب هوية ثقافية فريدة، وتشدد على ضرورة اشتراكها في صنع القرارات التي تؤثر في مستقبلها.

٢١ - وأعرب عن رغبته في إبراز نشاطين من أنشطة منظمة العمل الدولية الواردة في تقرير الأمين العام (A/50/565) نظرا لما يتسمان به من أهمية. ففي غواتيمالا، ساهمت منظمة العمل الدولية في التفاوض على خطة السلام التي أوردت حكما خاصا لحماية الشعوب الأصلية في البلد ومساعدتها. ثانيا، سعت منظمة العمل الدولية، من خلال مشروع أقاليمي جديد يشمل عدة بلدان وتموله الحكومة الدانمركية، الى تعزيز حقوق الشعوب الأصلية ومحاربة الفقر المتفشي بينها. ويتضمن المشروع توفير التدريب لمنظمات السكان الأصليين والمنظمات غير الحكومية الداعمة لها وكذلك للقضاة والمحامين بشأن حقوق السكان الأصليين والقبليين في إطار التشريعات الوطنية والمعايير الدولية؛ ويشمل المشروع أيضا الحقوق الخاصة بالأراضي والموارد، ودعم تنقيح الأنظمة، وتوسيع برامج الخدمات مثل الائتمان والتسويق والإدارة.

٢٢ - واختتم كلامه قائلا إن منظمة العمل الدولية تدافع عن الطابع المتعدد الأعراق والثقافات الذي تتسم به الشعوب الأصلية والقبلية وتحترمه باعتباره عنصرا هاما من عناصر الاستقرار السياسي والتقدم الاجتماعي.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠